جمهورية العراق
وازارة التعليم العالي والبحث العلمي
معهد العلمين للدراسات العليا
قسم القانون

# مبدأ المساواة وأثره على النظام الانتخابي في العراق

بحث تقدم به الطالب

حيدر علي نجيب حمزة الحسيني

إلى مجلس معهد العلمين للدراسات العليا وهو جزء من متطلبات نيل درجة الدبلوم العالي في الانتخابات والحكم الرشيد

بإشراف

أ. د سحر جبار يعقوب

١٤٤٧ هـ ٢٠٢٥ مـ

## الآية الكريمة

بسم الله الرحمن الرحيم

﴿وَإِنْ حَكَمْتَ فَاحْكُم بَيْنَهُم بِالْقِسْطِ ۚ إِنَّ اللَّهَ يُحِبُّ الْمُقْسِطِينَ﴾

صدق الله العلي العظيم

الآية ٤٢ من سورة المائدة

# الإهداء

إلى رجال صدقوا ما عاهدوا الله عليه، إلى من لولاهم ما كنا هنا، إلى الذين ضحوا من أجل إعلاء راية العراق عالياً، إلى أشجع رجال الأرض..... إلى جيشنا الباسل وقواتنا الأمنية البطلة

إلى من كلّت أنامله ليقدم لنا لحظة السعادة، إلى من حصْد الأشواك عن دربي ليمهد لي طريق العلم، إلى القلب الكبير، وإلى من أفنت عمرها في تربيتي، إلى نبع المحبة والإيثار والكرم والحب إلى من قاوم وتعب وقاوم جميع العقبات لكي يهيئ لي درب النجاح.....

إلى والـدّي العزيزين أُمي، وأَبي

إلى القلوب الطاهرة الرقيقة والبريئة إلى المقربين مني..... إلى اخواتي واخوتي وأصدقائـي

# الشكر والعرفان

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على أشرف الأنبياء والمرسلين سيدنا محمَّد الحبيب الذي كانت له معجزات كثيرة ما كانت لغيره من الأنبياء: أهمها القرآن وعلى آله الطيبين الطاهرين، وبعد.

أقدم شكري وامتناني إلى الصرح العلمي (معهد العلمين للدراسات العليا) كما أخص بشكري وامتناني مؤسس المعهد (السيد الدكتور محمد علي هادي بحر العلوم) رحمه الله واسرته من السادة آل بحر العلوم الكرام، وعميد المعهد الأستاذ الدكتور (زيد عدنان محسن العكيلي) المحترم، وإلى رئيس قسم القانون الأستاذ الدكتور (صعب ناجي عبود) المحترم.

أشكر أولئك الأخيار الذين مدوا ليّ يدَ المساعدة، أثناء هذه المدة، وفي مقدمتهم أستاذتي الدكتورة المشرفة على البحث (سحر جبار يعقوب) المحترمة التي شرفتني بالإشراف على بحثي هذا، فجزاها اللهُ خير الجزاء وشكراً لها، ولجهودها الحثيثة لما قدمته ليّ من النصح، والإرشاد، والمتابعة، كما وأشكر جميع الأساتذة الأفاضل ممن سيُناقشني وما سيُبدونه من ملحوظات علمية حول بحثي، والشكر موصول ايضاً إلى اساتذتي الأفاضل الذين لطالما كانوا ليّ خير ضياء من بعد الله عز وجل في معهد العلمين وأخصهم:

١- أ.م.د محمد علي محمد علي بحر العلوم (رحمه الله)
٢- أ.د علاء إبراهيم محمود الحسيني
٣- أ.م.د نجلاء مهدي محسن بحر الحسيني
٤- م.د على عبود مهدي بحر العلوم
٥- أ.م.د خالد غالب مطر التميمي
٦- أ.د هناء إسماعيل إبراهيم الاسدي
٧- م.د كرار حيدر ضياء الصائغ
٨- أ.م.د محمد عبد الرحيم حاتم الحسناوي
٩- م.د راجي نصير دوارة

أشكر أساتذتي الأعزاء الأفاضل، لما قدموه من نصائح جمة وملحوظات كان لها الأثر العلمي البارز فجزاهم الله خير الجزاء، إذ تعجز الكلمات، والحروف للتعبير عن الشكر، والامتنان لعائلتي وما قدموه لي من الدعم الرائع والجميل في حياتي.

**الباحث**

# المستخلص

لقد حققت البشرية مبدأ المساواة بعد معاناة طويلة، قدمت فيها تضحيات جسيمة منذ بدء الخليقة. ولعلّ الطبيعة البشرية الأصيلة، التي سادت فيها فكرة هيمنة القوي على الضعيف، تكون أكثر قيمةً إذا استقرت في صورة جماعات بشرية تسعى إلى توفير الحماية، إذ يرتبط مبدأ المساواة بمبدأ العدالة، والحرية ارتباطاً شديداً، فالعدالة لا تتحقق إلّا بتطبيق مبدأ المساواة بين المواطنين، كما أنه لا وجود للحرية بدون المساواة، لأن المساواة هي الركيزة الأساسية لتحقيق الحرية بين الأفراد. وإنّ المساواة مسألة نسبية وليست مطلقة و إنّ العدالة تتحقق متى كان الأعم المعظم في الأمور هو العدالة، إذ إنّ الانتخابات هي المعيار المتفق عليه تقريباً في معظم الأنظمة السياسية لتحقيق الديمقراطية وتعتمد الديمقراطية، على وجود دستور، والأخذ بمبدأ الفصل بين السلطات فضلاً عن الانتخابات، ولكي تتحقق المساواة وتظهر أثرها في الانتخابات لا بد من توافر شروط لدى المرشحين، وشروط ايضاً لدى الناخبين ومنها: الجنسية، والعمر وهناك تفاصيل أخرى وبالنسبة للمرشح ايضاً هنالك شروط خاصة به من ناحية العمر، والجنسية، والمؤهلات العلمية، إذ ظهر لنا أنا مبدأ المساواة فكرة سياسية قبل أن تكون يوماً في الدستور والقوانين. وإنّ أفضل أداة لتحقيق المساواة هو إجراء انتخابات عادلة وبنظام انتخابي يستوعب الجميع هو الطريق الأمثل لتحقيق مبدأ المساواة، ولا تحقق المساواة إلاّ بمشاركة الجميع من أبناء الشعب السياسي ولا يأتي ذلك إلا بتحديث السجل الانتخابي سنوياً.

في هذا البحث بينا مبدأ المساواة في النظام الانتخابي بالعراق واثار هذا المبدأ على الأنظمة الانتخابية التي جرت الانتخابات على أساسها منذ عام ٢٠٠٥ وحتى الانتخابات الأخيرة عام ٢٠٢٣ ، حيث اخذ العراق بالقائمة المغلقة في الانتخابات التي جرت عام ٢٠٠٥ ولتحقيق المساواة اكثر اعتمدت بعدها القائمة المفتوحة ثم نظام التمثيل النسبي وأخيرا التمثيل النسبي ذو الطبيعة المختلطة الذي يتيح للناخب خيارات متعددة وفي القانون رقم (١٢)لسنة ٢٠١٨ ، اتبع النظام المختلط وتم احتساب الأصوات على أساس نظام سانت ليغو الذي يحقق العدالة وقد عدل بعدها أيضا ليلائم الوضع في العراق .

**الكلمات المفتاحية:** المساواة، العدالة، الديمقراطية، الانتخابات، النظام الانتخابي.

# المحتويات

الآية الكريمة ..... أ
الإهداء ..... ب
الشكر والعرفان ..... ج
المستخلص ..... د
المقدمة ..... ١-٤
المبحث الأول ..... ٥-٢٩
التعريف بمبدأ المساواة في النظام الانتخابي بالعراق ..... ٥
المطلب الأول ..... خطأ! الإشارة المرجعية غير معرّفة.
مفهوم مبدأ المساواة ..... خطأ! الإشارة المرجعية غير معرّفة.
الفرع الأول ..... خطأ! الإشارة المرجعية غير معرّفة.
الأساس الدستوري للمساواة ..... خطأ! الإشارة المرجعية غير معرّفة.
الفرع الثاني ..... خطأ! الإشارة المرجعية غير معرّفة.
الأساس القانوني للمساواة ..... خطأ! الإشارة المرجعية غير معرّفة.
المطلب الثاني ..... خطأ! الإشارة المرجعية غير معرّفة.
مفهوم النظام الانتخابي في العراق ..... خطأ! الإشارة المرجعية غير معرّفة.
الفرع الأول ..... خطأ! الإشارة المرجعية غير معرّفة.
التعريف بالنظام الانتخابي ..... خطأ! الإشارة المرجعية غير معرّفة.
الفرع الثاني ..... خطأ! الإشارة المرجعية غير معرّفة.
العلاقة بين مبدأ المساواة والنظم الانتخابية ..... ١٧
المبحث الثاني ..... ٣٠-٥٢
إثر مبدأ المساواة على الانتخابات في العراق ..... ٣٠
المطلب الأول ..... خطأ! الإشارة المرجعية غير معرّفة.
إثر مبدا المساواة على المشاركة بالانتخابات العامة ..... خطأ! الإشارة المرجعية غير معرّفة.
الفرع الأول ..... خطأ! الإشارة المرجعية غير معرّفة.
المقصود بالمشاركة في الانتخابات العامة ..... خطأ! الإشارة المرجعية غير معرّفة.
الفرع الثاني ..... خطأ! الإشارة المرجعية غير معرّفة.
دور المساواة في نجاح المشاركة في الانتخابات العامة ..... خطأ! الإشارة المرجعية غير معرّفة.
المطلب الثاني ..... خطأ! الإشارة المرجعية غير معرّفة.

**إثر مبدأ المساواة على حق الترشيح والانتخاب واجراءاتها** ..... خطأ! الإشارة المرجعية غير معرّفة.
**الفرع الأول** ..... خطأ! الإشارة المرجعية غير معرّفة.
**المقصود بالترشيح والانتخاب** ..... خطأ! الإشارة المرجعية غير معرّفة.
**الفرع الثاني** ..... خطأ! الإشارة المرجعية غير معرّفة.
**العوامل المؤثرة على الترشيح والانتخاب** ..... خطأ! الإشارة المرجعية غير معرّفة.
**الخاتمة:** ..... خطأ! الإشارة المرجعية غير معرّفة.
**قائمة المصادر والمراجع** ..... خطأ! الإشارة المرجعية غير معرّفة.
Abstract ..... **خطأ! الإشارة المرجعية غير معرّفة.**

# المقدمة

## أولا: موضوع البحث

وصلت الإنسانية إلى مبدأ المساواة بعد معاناة طويلة قدمت فيها البشرية تضحيات كبيرة مستمرة منذ بدأ الخليقة، ولعل الطبيعة الإنسانية البدائية التي كانت تطغى عليها فكرة سيطرة القوي على الضعيف إلى أنّ استقرت على شكل تجمعات بشرية تبغي توفير الحماية، إذ توفرت سلطة بدائية للقبيلة ومحاولة الأقوياء فيها فرض نوع من التنظيم، والمساواة، وظهرت الشرائع السماوية التي أكدت على مبادئ العدالة والمساواة ومنها الشريعة الإسلامية الغراء إذ ورد في القرآن الكريم قوله تعالى: ﴿**يَا أَيُّهَا النَّاسُ إِنَّا خَلَقْنَاكُم مِّن ذَكَرٍ وَأُنثَىٰ وَجَعَلْنَاكُمْ شُعُوبًا وَقَبَائِلَ لِتَعَارَفُوا ۚ إِنَّ أَكْرَمَكُمْ عِندَ اللَّهِ أَتْقَاكُمْ**﴾[1]، وحديث الرسول الكريم (صلى الله عليه واله وسلم) ((الناس سواسية، كأسنان المشط الواحد، لا فضل لعربي على أعجمي إلا بالتقوى))، ثم ظهرت المواثيق الدولية ولوائح حقوق الإنسان لتؤكد على المبدأ، وظهرت الانتخابات كوسيلة من وسائل التعبير عن المساواة وحق المشاركة السياسية إلاّ أنها كانت بنظم مختلفة تتناسب مع التركيب السكاني، والأحزاب السياسية، ومبادئ الديمقراطية.

## ثانياً: أهمية البحث

كانت مبادئ المساواة والعدالة مجرد أفكار، وأراء وضعها رجال الفكر، والسياسة في إطار الديمقراطية، وحقوق الإنسان، وحق المواطن في المشاركة، بيد أنّ الإطار التطبيقي لمبدأ المشاركة السياسية في إدارة السلطة لا يتحقق إلّا بوجود الالة تضمن المساواة والعدالة ولم تكن هناك طريقة ناجعة لتحقيق تلك المشاركة إلاّ بإجراء انتخابات عادلة تحقق المساواة بين أبناء الوطن، أو ما يسمى الشعب السياسي الذي يحق له المشاركة بالانتخابات، وهم الناخبين، والمرشحين، ومن ضمن شروط معينة فوضعت نظم انتخابية لتحقق أكبر قدرٍ من المساواة،

---

[1]- سورة الحجرات: الآية ١٣.

والعدالة ومنها: نظام الأغلبية السياسية، ونظام التمثيل النسبي، وحتى داخل النظام الانتخابي الواحد هناك تفاصيل متعددة تسعى إلى مشاركة أكبر عدد ممكن من أبناء الشعب.

**ثالثاً: اشكالية البحث**

تحددت اشكالية البحث في كون أنّ مبدأ المساواة صعب التطبيق على أرض الواقع عملياً وهو أكثر صعوبة عندما يتعلق بمشاركة وحق الانتخاب والترشيح وذلك لوجود مؤثرات عديدة يصعب السيطرة عليها منها: الوعي الانتخابي لدى المواطن، والامكانيات المالية غير المتكافئة لدى المرشحين، وقوة الأحزاب السياسية ويمكن وضع التساؤلات التالية:

١- هل يمكن تطبيق مبدأ المساواة على الجميع عمليا؟

٢- هل تؤثر حداثة التجربة الديمقراطية على الأداء الانتخابي؟

٣- ما هو النظام الانتخابي الأنسب للعراق بحسب ظروفه؟

**رابعاً: منهجية البحث**

من أجل الإحاطة بموضوع البحث، فإننا أخذنا بالمنهج التحليلي للنظم الانتخابية وأهميتها في تمثيل الناخبين، ونسبة هذا التمثيل وكذلك تحليل مبدأ المساواة وبيان كيفية تأثير النظام الانتخابي على تحقيقه، ومدى موافقة ذلك للمواثيق الدولية والدستور العراقي النافذ لعام ٢٠٠٥ والاستعانة بالأسلوب العددي والاحصائي قدر تعلق الامر بموضوع البحث.

**خامساً: هيكلية البحث**

سوف يتم تقسيم البحث (مبدأ المساواة واثره على النظام الانتخابي في العراق) على مبحثين الأول جعلناه للتعريف بمبدأ المساواة، والنظام الانتخابي في العراق وقسمناه على مطلبين، الأول للتعريف بمبدأ المساواة، والثاني للتعريف بالنظام الانتخابي في العراق. أما المبحث الثاني فقد خصصناه لأثر مبدأ المساواة على الانتخابات في العراق إذ قسمناه على مطلبين، الأول لأثر

مبدأ المساواة في عمومية المشاركة بالانتخابات، أما الثاني فقد أفردناه لأثر مبدأ المساواة على حق الترشيح والانتخاب، وقد انتهينا بخاتمة تضمنت في أهم الاستنتاجات والمقترحات.

## سادساً: هدف الدراسة ونطاقها

تهدف الدراسة الى التعرف على مبدأ المساواة في النظام الانتخابي بالعراق ومدى تحقق العدالة فيه، وهل ان الأنظمة الانتخابية المتبعة في العراق بعد عام ٢٠٠٣ حققت مساواة وعدالة ؟

اما نطاق الدراسة متحدد بنطاق زمني هو الفترة الممتدة منذ عام٢٠٠٣ وحتى عام ٢٠٢٥ ، اما النطاق المكاني فيتعلق بالعراق في انتخابات مجلس النواب، وكذلك انتخابات مجالس المحافظات.

## سابعا: الدراسات السابقة

اطلعت على بعض الدراسات السابقة حول موضوع الانتخابات ومنها:

١- فاروق عبد الحميد محمود ، حق الانتخاب وضماناته ، دراسة مقارنة ، أطروحة دكتوراه مقدمة الى كلية الحقوق ، جامعة عين شمس ، ٢٠٠٣ ، بينت هذه الاطروحة الانتخاب وضماناته وركزت على الجانب الدستوري وعرضت الآراء حول حق الانتخاب ، هل هو حق؟ ام واجب؟ وماهي الضمانات التي ينبغي ان توضع في العملية الانتخابية، وجاءت الدراسة مقارنة الا انها لم تبين مبدأ المساواة في النظام الانتخابي بالعراق .

٢- الدكتور علي نجيب حمزة الحسيني ، الضمانات القانونية لممارسة الأقليات حقها في الانتخابات والترشيح ، بحث منشور ، مجلة جامعة كربلاء، ٢٠٠٥ ، بين البحث ضمانات

الأقليات في حق الانتخاب والترشيح ، وركز على المساواة في حقوق الأقليات ولم يبين البحث علاقة مبدأ المساواة بنظام الانتخاب.

٣- الدكتور علي نجيب حمزة الحسيني ، الانتخابات في الفقه الدستوري الإسلامي ، بحث منشور ، مجلة جامعة بابل ، ٢٠٠٥ ، بين البحث الانتخابات في الفقه الإسلامي وركز على الجانب الدستوري دون ان يتطرق الى مبدأ المساواة .

## ثامنا: فرضية الدراسة

مبدأ المساواة يفترض العدالة في الحقوق والواجبات وعدم التمييز بين الناس ، كما تفترض ان النظام الديمقراطي حديث نسبيا وكذلك النظام الانتخابي المنبثق عنه خاصة وان العدالة نسبية لا يمكن تحقيقها بشكل مطلق